من جديد.. الكونغرس يعترض على بيع السلاح "للسعودية"

التغيير

اعتراض جديد سجّله أعضاء جمهوريون وديمقراطيون بالكونغرس الأمريكي على برامج جديدة للرئيس الأميركي "دونالد ترامب" يسعى بها إلى بيع أسلحة لآل سعود والإمارات بقيمة 8 مليارات دولار.

وبحسب تقرير نشرته وكالة "رويترز"، اعتبر الأعضاء أنه من "المؤسف" أن تستخدم الإدارة الأمريكية إعلاناً للطوارئ لتجنّب مراجعة الكونغرس.

من جهته قال أكبر نائب جمهوري في لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي "مايكل مكول"، خلال جلسة استماع أنه يدعم جهود آل سعود للدفاع عن نفسهم مشيراً في الوقت نفسه إلى أن استخدام سلطة الطوارئ في الآونة الأخيرة، أمر مؤسف.

بدورها طالبت "آن فاجنر"، وهي عضوة جمهورية أخرى بمجلس النواب، بفهم أفضل لتحرّك الإدارة

الأمريكية لتفادي إشراف الكونغرس بالنظر إلى الانتهاكات آل سعود لحقوق الإنسان. يأتي ذلك في سياق المعارضات التي يعلنها الكونغرس الأميركي منذ أشهر لإدارة "ترامب" التي لا تزال تبيع السلاح "لآل سعود" وتمدها بالدعم التقني والإستخباراتي، سيما في حرب اليمن وفي ملاحقة النشطاء والمعارضين للنظام السعودي.

وعرقل الكونغرس منذ أشهر مبيعات معدات عسكرية لآل سعود على خلفية سقوط ضحايا مدنيين في الحرب التي يفرضها العدوان السعودي على اليمن الأمر الذي يعد انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان.

وكشف مشرّعون أميركيون من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، مؤخراً أنهم سيقدمون 22 مشروع قرار لإحباط خطة الرئيس الأميركي ? لتجاوز ?الكونغرس? وإتمام مبيعات عسكرية بأكثر من ثمانية مليارات دولار إلى آل سعود والإمارات والأردن، مؤكدين أن "الهدف من هذا التحرك حماية الكونغرس والتأكيد على دوره في إقرار مبيعات الأسلحة للحكومات الأجنبية".

وكان السيناتور "كريس مورفي" قد حذّر من أن "ترامب يفكر في استخدام ثغرة غامضة في قانون الحد من التسلح يسمح لإدارته ببيع مجموعة جديدة من القنابل إلى آل سعود دون موافقة الكونغرس.